إشكالية معالجة التجارة غير الرسمية في الجزائر
The problematic of treating informal trade in Algeria

د. معسكري سمرة، جامعة ابن خلدون تيارت(الجزائر)*

تاريخ الارسال: 2020/09/24 تاريخ القبول : 2020/10/01 تاريخ النشر:2020/10/13

ملخص:

تعد الجزائر من أهم الدول التي تعاني من التجارة غير الرسمية بسبب التغيرات التي تطرأ على اقتصادها خاصة مع سياسات الاصلاح التي عرفتها وتبني اقتصاد السوق .وبعد الانفتاح الاقتصادي أصبحت ظاهرة التجارة غير الرسمية متصلة بمظاهر الحياة اليومية والعملية ،ويرجع ذلك لتفاقم مشكلة البطالة والفقر في المجتمع الجزائري وارتفاع معدلات الضرائب، وبالتالي ساهمت التجارة غير الرسمية في توفير جذب العمالة وانخفاض الايرادات الجبائية .

تهدف هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير التجارة غير الرسمية على الاقتصاد الجزائري وكيف سعت الجزائر في ايجاد حلول لذلك ،ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في تخفيها ،إلا أننا نلتمس الزيادة الكبيرة في الأسواق غير الرسمية وبالتالي أصبحت الدولة أمام مشكلة عويصة لابد من حلها من خلال اجراءات وقوانين للتخفيف من ظاهرة التجارة غير الرسمية .

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الرسمي؛ التجارة غير الرسمية؛ الجزائر.

Abstract :

Algeria is considered one of the most important countries that suffer from informal trade due to the changes that are occurring in its economy, especially with the reform policies and the adoption of a market economy. After the economic openness, the phenomenon of informal trade became related to the aspects of daily and practical life, and this is due to the exacerbation of unemployment and poverty in Algerian society and the high tax rates. Thus, informal trade contributed to providing employment and lower tax revenues

This study aims to know the extent of the impact of informal trade on the Algerian economy and how Algeria has sought to find solutions to that, and despite the efforts made by the government to conceal it, we are seeking the large increase in the informal markets, and thus the state has come before a difficult problem that must be solved through Procedures and laws to reduce the phenomenon of informal trade.

This study is based on how the impact of informal trade on the Algerian economy and how Algeria has sought solutions to this, and despite the efforts made by the government to hide it, we are seeking a significant increase in informal markets and thus the country is facing a difficult problem that must be solved through procedures and laws To alleviate the phenomenon of informal trade

Keywords: The informal sector; The informal trade; Algeria.

*الدكتورة : معسكري سمرة، أستاذة محاضرة "ب"، بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر) ، البريد الإلكتروني:maaskri81@gmail.com

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التجارة غير رسمية ظاهرة قديمة جديدة لكنها متفاقمة ومعقدة اكتسحت جل القطاعات وشملت عددا كبيرا من السلع كالمواد الفلاحية والغذائية ومنتجات البحر واللحوم والأدوات المدرسية والملابس والأحذية وغيرها كثير كما أنها غزت فضاءات لم تعد لممارسة التجارة فيها وذلك على حساب وظائفها الأصلية كقارعة الطرقات والشوارع والمنازل. كما تعتبر ذو أهمية قصوى نظرا لاستقطابها لعدد كبير من المواطنين وقلق الكثير من الصناعيين والتجار وأصحاب الحرف من تناميها و كذلك لارتباطها بالأسعار والمقدرة الشرائية للمستهلك وأساسا لآثارها الخطيرة عليه وعلى الاقتصاد عموما وأيضا لفشل طرق التعاطي معها لذلك نرى أن أول خطوة لتناول هذه الظاهرة تحديد منهجية التعاطي معها .لقد استفحلت التجارة غير رسمية على حساب التجارة المنظمة والمقننة بتنوع في سلعها المعروضة وتدفقها باستمرار وكذلك بأسعارها المغرية حتى أصبح لها مركز ثقل ولها تأثيرات كبيرة على السوق المقننة وتجارها والأسعار والدولة والمستهلك وغيرهم.

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على الســلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايــد عليهــا (وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي ، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولــة في تلك الفترة.

إشكالية البحث: بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي أهم التصورات المستقبلية للتقليل من ظاهرة التجارة غير الرسمية ؟

فرضيات البحث: لتحليل موضوع بحثنا قمنا بطرح الفرضيات التالية قصد عملية اختبارها :

يعود تنامي التجارة غير الرسمية في الجزائر إلى:

- ✓قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد معدل البطالة والفقر)
- ✓ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل (كقطاع الفلاحة، السياحة،...الخ).

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها ظاهرة متفشية تعاني منها كل دول العالم عامة والجزائر خاصة ومن خلالها أردنا التطرق إلى مختلف الأسباب المؤدية إلى تفاشي ظاهرة التجارة غير الرسمية في الجزائر ونتائجها على الاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

للإجابة على الاشكالية واثبات صحة ونفي الفرضيات قمنا الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال عرض التعرف على ظاهرة التجارة غير الرسمية والأسباب التي أدت إلى تفاقمها ونتائجها وما هي الحلول المقترحة للتخفيف منها .

1. الإطار النظري للتجارة غير الرسمية :

1.1.تعريف التجارة غير الرسمية :

تعتبر التجارة الموازية نوعا من التجارة غير مستوفاة الشروط بما أنها تجارة تمارس بدون ترخيص قانوني وكذلك بيع السلع دون أن تكون مسندة إلى فاتورات وما يعنيه ذلك من تهرب جبائي وما يشكله من أكل لجزء من المال العام بدون وجه حق .

كما هناك تعريف آخر حيث تعتبر التجارة غير رسمية كلّ عمليّة تبادل تجاري ومالي (مبادلات سلعية وخدماتية وماليّة) في الفضاء الحدودي لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسميّة الناظمة للقطاع، كما لا تغطّيها الجباية ضريبة أو إعفاء(عاطف وليم اندراوس،2005،ص:12).

2.1. أسباب انتشار التجارة غير الرسمية:

إن انتشار النشاطات التجارية على أرصفة الشوارع نشكل ملاذا عمليا وحلا سهلا لفئة كبيرة من الشباب والأقل منهم سنا ومن أهم أسباب انتشار هذه التجارة ما يلي(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص:09):

- ✓لا تتطلب رأس مال.
- ✓عدم الحصول على محل تجاري(عدم تسديد أعباء الكراء والكهرباء والماء والحراسة والتامين)
- ✓لا تتطلب وسائل مالية معتبرة.

✓عدم الحصول على تكوين معين أو شهادة دراسية.

✓عدم الحيازة على رخصة أو ترخيص ما.

✓غير خاضعة للرقابة (التهرب الضريبي، عدم دفع الغرامات المالية).

3.1.آثار التجارة غير الرسمية

1.3.1.الآثار الايجابية للتجارة غير الرسمية :

يمكن أقول أن التجارة غير الرسمية خاصة من الناحية الاجتماعية فهي تساعد في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة. أي أن للتجارة غير رسمية نفع جزئي في امتصاص جزء من العاطلين عن العمل إلا أن ضررها أكثر من نفعها، (نسرين عبد الحميد نبيه،2007، ص:94).

2.3.1.الآثار السلبية للتجارة غير الرسمية :

من بين أهم الآثار السلبية للتجارة غير الرسمية نجد أن: (فيتو تانزي، 1983،ص:13)

- العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد على خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي ؛
- عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك القوة العاملة... ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة؛
- قد أثرت سلبا على المقدرة الشرائية العامة نظرا لأنها احد أسباب ارتفاع الأسعار ولمساهمتها في إعاقة الأسواق والسلطة التنفيذية على تعديل الأسعار بالشكل المجدي وفي إضعاف النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني ؛
- تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي كما كان لبعضها الأثر الضار على صحة المستهلك وما يعنيه ذلك من عبث بالرأس المال البشري باعتباره أهم عنصر من عناصر الثروة لمجتمعنا
- تضعف محصلات الدولة من موارد وبالتالي تؤثر على تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، كما عمقت تهميش الجهات المحرومة؛

- غياب الشفافية في التجارة الموازية على مستوى المعاملات الاقتصادية في السوق الداخلية لما تكتسيه من غموض وللمسالك المجهولة التي تتبعها وكذلك للتفاوت الصارخ بين تكلفتها وتكلفة التجارة المقننة مما يجعل المنافسة بين مختلف الأطراف التجارية غير شريفة مما يخلق تداعيات سلبية من شانها أن تضعف النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني؛
- إن المناخ الذي تحدثه التجارة الموازية من شانه أن يجعل التاجر الموازي نفسه في خطر يكون فيه عرضة للاعتداء من طرف المتضرر الذي يفقد حقه في التقاضي كما سبق أن ذكرنا كما أن تجارته وأرباحه مهددة نظرا لعدم تمتعه بأي حماية مما يشيع حالة من الفوضى ويسود منطق الغاب وما لهذا المنطق من قدرة على تمهيد الطريق لتجارة الممنوعات وتبييض الأموال ونشاط العصابات المنظمة؛
- مناخ التجارة غير الرسمية يساعد على إرساء تقاليد سيئة تقوم على عدم الوضوح بعيدا عن احترام مصالح الآخر ولا حقوقه ما من شأنه أن ينشر الجريمة كالسرقة والتجاوزات كالاحتكار مما يعمق عدم الثقة بين أفراد المجتمع.

بالإضافة إلى الآثار الأمنية الخطيرة لم تسلم البيئة والمحيط من تبعات التجارة الموازية فالتاجر الموازي بالإضافة إلى عدم إعطاء الحق لأصحابه حين يستغل فضاء عاما بدون مقابل يلحق أضرار بالبيئة والمحيط مما يبرز إما جهلا بالمصلحة العامة وفي هذه الحالة وجب إشاعة الوعي بها أو تجاهلا منه مما يستوجب ترشيدا عاما.

كما لم تسلم موارد الدولة من الاستهداف بحيث تقلل التجارة الموازية منها مما يؤثر سلبا على أدائها فضلا عن فقدان النجاعة للسياسات التجارية المتبعة نظرا لعدم توفر المعلومات الدقيقة والمعطيات الواضحة جراء التجارة الموازية فالمعلوم ان السياسات تبنى على معطيات ووفق معلومات وبقدر ما تتسع دائرة الموازي بقدر ما تتسع دائرة الجهل بالواقع وبالتالي بقدر ما تقل سلامة تشخيص الواقع مما يجعل السياسات المتبعة غير صالحة لمعالجة الواقع كما ان ذلك يحول دون استعمال الدولة لعدة آليات تحكمها في الأسعار لعدم وضوح كل مكونات الدورة التجارية لديها وان استعملتها كضخ كميات مستوردة مثلا من البضائع قد لا تحقق بها الهدف نظرا لعدم قدرتها على السيطرة على الوضع نظرا لتحكم التجارة الموازية على التجارة ككل وهيمنتها على مجريات الأمور.

وأخيرا وليس آخرا كثيرا ما يتجه التجار الموازيين إلى المدن وضواحيها بحثا عن بيع أكثر ما يمكن بيعه في اقل وقت ممكن مما يقلل العرض في القرى والأرياف وكذلك في الجهات المحرومة

لفقدانها الموارد ولتفشي البطالة فيها مما يجعل التجارة الموازية رغم حلها لمشكلة البطالة لبعض أفراد تلك الجهات إلا أنها لا تزيد تلك الجهات إلا تهميشا .

2.المراحل التي مرت بها التجارة غير الرسمية في الجزائر: ويمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر :(NacereddineHammoud ;p02)

1.2. **مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985:** تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية . كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2.2.مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986 إلى نهاية التسعينات :تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة استراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة : فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر.

أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة ،1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب .(في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخوصصة ، إلغاء سياسة الدعم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، تخفيض العملة ،تحرير التجارة الخارجية،...الخ).

3.2. مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998: تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، ويمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:

- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.
- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.

- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات.

- انخفاض معدل التضخم.

- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك .رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي .

إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض.

3. أسباب انتشار التجارة غير الرسمية في الجزائر:

يمكن ذكر أسباب تنامي التجارة غير الرسمية في النقاط التالية (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004،ص:09):

تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع

العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة.

عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في التجارة غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

النمو الديمغرافي المتزايد.

الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال،...الخ.

عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ...الخ حيث أن كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.

تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسميا. كالمتاجرة في العملة الصعبة في السوق الموزي.

الضرائب فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم ، وهذا ما يشجع التهرب منها.

4. مظاهر التجارة غير الرسمية في الجزائر:

-يعتبر قطاع التجارة من أكثر القطاعات التي تنتشر بها النشاطات الموازية، حيث تشير التقديرات إلى: (حبيش علي، 2015 ،ص ص 282-290).

-وجود أكثر من60%من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية، و تكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا.

- وجود حوالي200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر،كما تثير إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2012، ان منهم حوالي 20 ألف تأجر أجنبيي و700 سوق تنشط خارج القانون بمعنى خارج القنوات المعلوماتية.

-بحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في 2017 بلغت 116 مليار دج ، وبالتالي عدم الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد و قيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ على خزينة الدولة.

-انتشار السلع المغشوشة و المقلدة الصنع في السوق الجزائرية ، فزيادة واردات الجزائر فى فترة الوفرة المالية(2004-2014) ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية .حيث مست السلع المقلدة معظم القطاعات (الغيار 50%-السجائر60%-مستحضرات التجميل والعطور 50%).

-انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود، فقد سجلت مصالح الجمارك في 2010 حوالي 4252 مخالفة تهريب. كما يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني الوسط الأمثل والحيوي لنشاط المهربين بصفة خاصة والتنظيمات الإجرامية، وفي غالب الأحيان هي من تعمل على خلقها لتستفيد من العوائد التي تنجر عنها خاصة فيما يتعلق بتهريب الأسلحة.

وبهذه المعطيات نجد أن القطاع الموازي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات و تراجع الإنتاج الوطني، وقد نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استيراد و توزيع داخلية، و لم يترك للقطاع الوطني القانوني إلا هامشا ضيقا للمنافسة.

5. نتائج التجارة غير الرسمية في الجزائر:

تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي. (كدودة عادل وبن بريكة الزهرة ،2007):

- ✓ إن العاملين في التجارة غير الرسمية لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60 %مـــن التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية.
- ✓ تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.
- ✓ انتشار التجارة غير الرسمية يؤدي إلى عـــدم صـــحة البيانـــات عـــن المؤشـــرات الاقتصادية مثل: (معدل البطالـــة، التضخم الدخل مؤشـــر الاستهلاك القـــوة العاملة...إلخ)، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ســـتكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي(زيادة التسرب المدرسي).
- ✓ زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر ســـلبا علـــى الاقتصـــاد الوطني.
- ✓ تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها ،مما نجم عنه التأثير الســـلبي علـــى الحركـــة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

6. تصورات لعلاج مشكلة التجارة غير الرسمية في الجزائر:

تعتبر التجارة الموازية مشكل معقد لتعدد أصولها واختلاف أسباب تفاقمها كما أن ضررها أكبر من نفعها لذلك لابد من التدرج في إبعاد الناس عنها سواء البائع أو المشتري على حد سواء عبر حلول متعددة الأبعاد يتداخل فيها التربوي والثقافي والإعلامي والقانوني الإجرائي وكذلك التنموي والأمني بالاعتماد على

1.6.تصورات متعلقة بسوق العمل وبرامج التشغيل:

- مراجعة المهام الأساسية للمؤسسات المتكفلة ببرامج التشغيل وتفعيلها بما يساير تطورات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الوكالات الخاصة بالتشغيل بوسائل عمل حديثة .

- التنسيق الدائم بين مصالح التشغيل والديوان الوطني للإحصائيات من أجل الحصول على إحصائيات واقعية نتعلق بمؤشرات التشغيل.

- تخصيص منح للبطالين والتي ستحفزهم على البحث الدائم عن العمل من جهة، والحصول على إحصائيات فعلية متعلقة بمعدلات البطالة من جهة أخرى.

- تشجيع و إعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغير ة والمتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع قوى السوق.

- إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بين عارضي وطالبي العمل في هذا القطاع.

2.6.تصورات متعلقة بترقية الاستثمارات:

- ✓ إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاعات خاصة الصناعية منها.

- ✓ إنشاء مناطق جديدة للنشاط استجابة لطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين وضبط دفتر الشروط ومتابعة الالتزام به.

- ✓ ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات الاقتصادية الهامة (البنوك، الجمارك، والضرائب) من أجل تسهيل إجراءات إصدار القرارات والتراخيص.

- ✓ إصلاح المنظومة المالية والبنكية بما يتماشى وترقية الاستثمارات مع إزالة العقبات والبيروقراطية في منح القروض.

- ✓ ضرورة خلق مناخ استثماري يسمح بجلب المستثمرين الأجانب.

- ✓ تشجيع ودعم الاستثمارات المهمشة خاصة المتعلقة منها بقطاعي الفلاحة والسياحة، بالإضافة إلى تشجيع ومنح تسهيلات مادية ومعنوية للمستثمرين في مجال الزراعة في الجنوب الجزائري.
- ✓ دعم وتشجيع الصناعات التقليدية، فهي تلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع السياحي.

3.6. تصورات متعلقة بفعالية النظام الضريبي:

- ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها ؛
- إنشاء قضاء ضريبي مستقل يفصل في قضايا الضرائب، والاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي.
- استحداث أجهزة الإدارة الضريبية و عصرنتها، بالإضافة إلى القيام بإصلاح شامل لهذه الإدارة وفق معايير دولية متعلقة بالأداء الضريبي.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة..
- تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يتسنى فهمه وهذا ما يؤدي إلى احترامه.
- زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية وتطبيق عقوبات صارمة.
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب ونلك لتحفيزهم عر رفع مردودية العمل وإبعادهم عن الرشوة والفساد.
- عقد اتفاقيات دولية متعلقة بمكافحة التهرب الضريبي والتي من شأنها أن تساهم في تبادل المعلومات المتعلقة بالكشف عن الوضعية المالية للمكلف؛

4.6.تصورات متعلقة بمكافحة تقليد العلامات التجارية والسوق الموازي:

- ✓ العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في لإطار الرسمي .

- ✓ إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج، خاصة في البلدان الأوروبية أين يتواجد عدد كبير من المغتربين الجزائريين، مما سيسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر وبالتالي زيادة الاستثمار فيها، كما هو الحال في المغرب.

- ✓ البحث عن مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة إلى الجزائر كتطوير وتحديث الجانب السياحي.

- ✓ تحديث أساليب الرقابة لدى مصالح الجمارك والتي من شأنها معرفة العملة الصعبة المخفية ٠

- ✓ تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل التقليل من استيراد السلع المزيفة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا الميدان.

- ✓ تشديد الرقابة على الشريط الحدودي.

- ✓ إنشاء لجنة لمحاربة التقليد كاللجنة الوطنية لمحاربة التقليد بفرنسا (CNAC)، تعمل في إطار النزاهة والصرامة من أجل تفعيل وتشديد القوانين واللوائح المتعلقة بمحاربة التقليد

- ✓ تشريك كل الأطراف المعنية مباشرة بها من تجار موازيين ومتضررين ومستهلكين وسلطات.

- ✓ تنسيق في أعلى مستوى بين وزارات الصناعة والصحة والتجارة والداخلية والمالية والتربية والشؤون الدينية.

- ✓ توفير البنية التحتية الضرورية لكل الجهات المحرومة والقرى والأرياف المهمشة تشجع على الاستثمار وإحداث أسواق مزودة بالكهرباء والماء والمصرف الصحية و توفير الخدمات الأساسية لكي تحظى بمقومات العيش الكريم .

- ✓ تعاون مع اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكل رجال الأعمال على إدماج أكثر عدد ممكن ممن استقطبتهم التجارة الموازية.

- ✓ القطاع الاجتماعي التعاوني وآليات التمويل الإسلامي كالزكاة والوقف والتمويل الأصغر لإحداث مواطن شغل تستوعب جزءا من العاطلين عن العمل.

- ✓ العدالة الجبائية وإرساء منظومة ديوانية واضحة وعادلة وبسيطة.

- ✓ إعادة توزيع عادل للثروة الوطنية عبر العمل على تحقيق الأهداف المرسومة لصندوق التعويض مثلا.

- ✓ المراقبة الذاتية بتعميق الإيمان باليوم الآخر كدافع لفعل الخير وما ينفع الفرد والمجتمع وتجنب إلحاق الضرر بالآخر إنسان كان أو أي مكون من مكونات الإطار الذي نحيى فيه.

- ✓ الأمن والرقابة الفاعلة في مختلف الفضاءات وعلى الحدود.

- ✓ تنظيم السوق الموازية عبر التدرج إجرائيا وزمنيا مع المرونة والإصرار على الاستمرار حتى النجاح.

- ✓ تفكيك الشبكات المنظمة للتجارة الموازية وتطبيق القانون بكل صرامة على المتاجرين بالممنوعات المستغلين لشبكات التجارة الموازية.

- ✓ حملات توعية وبرامج إعلامية وسياسات تربوية وتفعيل المساجد في اتجاه نشر قيم الأخوة والتعاون على النفع العام والتنافس على فعل الخير للجميع دون استثناء والتدافع بالطرق السلمية وفي إطار ما يسمح به القانون حفاظا على القيم و درئ للفساد

خاتمة :

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات منها رفع الدعم وتحرير الأسعار بملك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص...إلخ، كل هده الأمور إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني، فعليها توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل الشفافية وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على التجارة غير الرسمية. في الختام يعدّ من الأهمية تقديم جملة من التوصيات الأوّلية التي يمكن تدعيمها لاحقا ببرنامج مديري وتنفيذي يهتمّ بالنهوض بالمناطق الحدودية وتشريك الشرائح المعنية بالموضوع في مخطّط تنمية خاص بالمجال.ومن هذه التوصيات ما هو محمول على عاتق هياكل الدولة ومنها ما يتعلّق بالجوانب الإجرائيّة والقانونيّة في معالجة ظاهرة التجارة الموازية نوردها كما يلي:

تطوير أجهزة الدولة وقوانينها الناظمة للمجال

التفكير في استنباط آليّات خاصّة لمكافحة الرشوة والفساد التي تنخر مختلف الهياكل العاملة خاصة في المجال الحدودي والتي يمكنها أن تؤول إلى تكوين مؤسّسات رقابية جهوية خاصّة في الغرض.

توحيد نظام المراقبة والعقوبات بين مختلف الهياكل الحكومية المعنيّة بشأن قضايا التهريب والتجارة الموازية (الديوانة، مصالح المراقبة التجارية فرق الأمن والحرس الديواني) من أجل تحيين نظام العقوبات والرقابة فيها بالرجوع للمعايير التي اعتمدناها في تعريفنا للاقتصاد غير الرسمي يتمّ تعميم مراقبة مصالح الدولة لهذه الظاهرة على سائر النشاطات الاقتصادية حيث يمكنها التسرّب إلى جزء من العمليّات الإنتاجيّة في المجال الرسمي في عموم البلاد.

قائمة المراجع:

1. عاطف وليم اندراوس (2005) ،اقتصاد الظل: المفاهيم ،المكونات، الأسباب، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية ،مصر.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (جوان 2004) : تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر: أوهام أم حقائق.
3. نسرين عبد الحميد نبيه (2007) ، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة ،الإسكندرية ، مصر .
4. فيتو تانزي (ديسمبر 1983) ،الاقتصاد السري ، أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها، مجلة التمويل والتنمية ،العدد الرابع .
5. حبيش علي (جوان 2015) ، الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 18.
6. كدودة عادل وبن بريكة الزهرة(20 و 21 نوفمبر 2007) ،الاقتصاد غير الرسمي ،مفهومه ،أشكاله ، قياسه ، أسبابه ، معالجته ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(الآثار وسبل الترويض)،المركز الجامعي بسعيدة .
7. Nacereddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie ,CREAD, Alge